



مجلة البحوث الإدارية والمالية والكمية

Journal of Managerial, Financial
& Quantitative Research



قياس أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 9) على جودة التقارير المالية لشركات التأمين

(بحث مقبول للنشر كجزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة)

إعداد

سيمون عاطف نسيم ميخائيل

باحث ماجستير بقسم المحاسبة والمراجعة – كلية التجارة – جامعة السويس

الدكتور

الأستاذ الدكتور

محمود عبد الرؤوف امام

بهاء محمد حسين منصور

مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة

أستاذ متفرغ بقسم المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة – جامعة السويس

كلية التجارة – جامعة السويس

مجلة البحوث الإدارية والمالية والكمية

كلية التجارة – جامعة السويس

المجلد الخامس – العدد الرابع

ديسمبر 2025

رابط المجلة: <https://safq.journals.ekb.eg>

قياس أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 9) على جودة التقارير المالية لشركات التأمين

المستخلص :

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الأثر المحاسبي لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS- 9) على جودة التقارير المالية في شركات التأمين، حيث تناولت الدراسة ماهية المعيار ومراحل تطوره، والتحديات التي تواجه الشركات عند تطبيقه، وآليات التغلب على تحديات التطبيق، مع التركيز على انعكاساته المحاسبية على جودة القوائم المالية لشركات التأمين. وللتحقق من ذلك، تم إجراء دراسة ميدانية استهدفت عينة من الأطراف المعنية، شملت أكاديميين ومحاسبين داخل شركات التأمين في بيئة الأعمال المصرية. استخدمت الدراسة أداة الاستقصاء لجمع البيانات، وتم تحليلها باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) ونموذج الانحدار الخطي البسيط، لاختبار فرضيات البحث، وأظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق (IFRS- 9) وجودة التقارير المالية لشركات التأمين.

الكلمات المفتاحية: المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS -9) - جودة التقارير المالية - شركات التأمين.

Abstract:

This study aims to examine the accounting impact of implementing International Financial Reporting Standard (IFRS-9) on the quality of financial reporting in insurance companies. The research addresses the nature and development of (IFRS-9), the challenges encountered during its application, and the mechanisms adopted to overcome them, with emphasis on its accounting implications for the quality of financial statements. To validate these objectives, a field study was conducted targeting a sample of stakeholders, including academics and accountants working in insurance companies within the Egyptian business environment. Data were collected through a structured questionnaire designed to measure the study variables, and analyzed using the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) alongside a simple linear regression model to test the research hypotheses. The findings provide evidence of a statistically significant relationship between the implementation of (IFRS-9) and the quality of financial reporting in insurance companies.

Keywords: International Financial Reporting Standard (IFRS 9) - Financial Reporting Quality- Insurance Companies.

أولاً: الإطار العام للدراسة:

1- المقدمة وطبيعة المشكلة:

المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS -9) هو إختصار (International Financial Reporting Standard)، وهو معيار دولي للتقارير المالية رقم (9). صدر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) (International Accounting Standards Board)، وقد جاء هذا المعيار كبديل للمعيار المحاسبي الدولي (IAS-39)، بهدف تحسين وتعزيز الشفافية وتوحيد الاسس المحاسبية في التقارير المالية للشركات والمؤسسات المالية على مستوى العالم. (IFRS Foundation, 2022, pp.-7)

و يُعد قطاع التأمين من القطاعات الاقتصادية الفعالة والحيوية التي تلعب دورًا محوريًا في تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي للمجتمعات. فهي لا توفر فقط حماية مالية للأفراد والشركات والمؤسسات ضد المخاطر، بل تعمل أيضًا كمحفز لتعزيز الاستثمار وتحقيق التنمية المستدامة ودعم النمو الاقتصادي. ومع ذلك، فإن هذه الصناعة تواجه تحديات متزايدة في ظل التغيرات السريعة التي تشهدها الأسواق المالية العالمية، بما في ذلك التعقيدات

المرتبطة بإدارة المخاطر المحاسبية والمالية (أبودلو، 2020، ص32). وفي هذا السياق تبرز الأهمية لدراسة الأثر المحاسبي لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS-9) على جودة التقارير المالية لشركات التأمين.

كما يشكل المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS-9) نقلة نوعية في طريقة تصنيف الأصول والإلتزامات المالية، حيث يعتمد على نموذج قائم على القيمة العادلة والتوقعات المستقبلية للتدفقات النقدية. هذا النموذج يفرض تحديات كبيرة على شركات التأمين التي تعتمد بشكل كبير على استراتيجيات استثمارية طويلة الأجل لتحقيق التوازن بين الأصول والخصوم. كما أن تطبيق هذا المعيار يتطلب من الشركات إعادة هيكلة لأنظمتها المحاسبية والإدارية لتتوافق مع المتطلبات الجديدة (KPMG، 2021، p5).

وتعد جودة التقارير المالية أحد أهم الركائز الأساسية لتحقيق المصداقية والشفافية في الأسواق المالية العالمية، فمن خلالها يستطيع المستثمرون وأصحاب القرار من تقييم الأداء المالي للشركات بكل دقة ووضوح، وتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) تعزز من جودة هذه التقارير من خلال توحيد الأسس المحاسبية وتحسين قابلية المعلومات للمقارنة بين البيانات المالية عبر الدول المختلفة. حيث أظهرت دراسة (الحيدان، 2020، ص178) التي أجريت على شركات مدرجة في السوق المالية السعودية أن اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) بالتزامن مع جودة التدقيق، يقلل من ممارسات إدارة الأرباح، ويعزز من مصداقية المعلومات المالية المقدمة.

كما كشفت دراسة (Apergis, 2015، 189p) التي أجريت في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) يساهم في تحسين جودة التقارير المالية، رغم التباين في النتائج بين الدول بسبب الاختلافات المؤسسية والتنظيمية. تؤكد نتائج الدراسة على أهمية الإلتزام بالمعايير الدولية، لتعزيز الشفافية وجذب الاستثمارات الأجنبية.

تتمثل مشكلة البحث في السعي إلى قياس أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية على جودة التقارير المالية الصادرة عن شركات التأمين، في ظل ما يشهده القطاع من تحولات محاسبية وتنظيمية عميقة تهدف إلى تعزيز الشفافية في عرض المعلومات المالية. فمع إدخال منهجية الخسائر الائتمانية المتوقعة بدلاً من الخسائر المتحققة، وتوسيع نطاق أدوات القياس بالقيمة العادلة، أصبح من الضروري تقييم ما إذا كانت هذه التغييرات قد أسهمت فعلاً في تحسين خصائص جودة التقارير المالية، مثل الموثوقية وملاءمة المعلومات لاتخاذ القرارات. وتبرز المشكلة البحثية في وجود تباين بين الأهداف النظرية للمعيار وما يتحقق فعلياً في بيئة شركات التأمين التي تتسم بتعقيد محفظتها الاستثمارية وتشابك التزاماتها التأمينية، مما يثير تساؤلات حول كفاءة تطبيق المعيار في تحقيق الغاية المرجوة من تحسين جودة التقارير المالية ومدى تأثيرها بالعوامل التنظيمية والمحاسبية الخاصة بطبيعة النشاط التأميني.

2- متغيرات الدراسة: تتمثل متغيرات الدراسة فيما يلي:

أ- المتغير المستقل: المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS-9).

ب- المتغير التابع: جودة التقارير المالية داخل شركات التأمين.

3- هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى بيان أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS-9) على جودة التقارير المالية لشركات التأمين.

وهذا يتطلب ما يلي:

- بيان ماهية المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS-9) ومراحل تطوره.
- بيان المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين المطبقة للمعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS-9) وكيفية التغلب عليها.
- بيان أثر المعيار (IFRS-9) على جودة القوائم المالية لشركات التأمين.

4- أهمية الدراسة:

في ضوء مشكلة البحث المتمثلة في دراسة قياس أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS -9) على جودة التقارير المالية لشركات التأمين، ومع توضيح الأهداف المرجو تحقيقها من الدراسة، تنبع أهمية الدراسة العلمية (الأكاديمية) والعملية (التطبيقية)

كالآتي:

أ- الأهمية العلمية الأكاديمية :

تنبع الأهمية العلمية لهذا البحث في كونه يساهم في إثراء الأدبيات المحاسبية المتعلقة بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية، ولا سيما المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS -9)، من خلال تقديم تحليل منهجي لمدى انعكاس تطبيق المعيار على جودة التقارير المالية لشركات التأمين. كما يهدف البحث إلى بناء إطار علمي يربط بين مفاهيم جودة المعلومات المالية ومتطلبات القياس والاعتراف المحاسبي، بما يتيح فهماً أعمق لطبيعة التغيرات التي أحدثتها في النظام المحاسبي للقطاع التأميني. كما يساهم في سد فجوة بحثية قائمة تتمثل في محدودية الدراسات التي تناولت الأثر التطبيقي للمعيار في بيئة شركات التأمين (على حد علم الباحث)، مقارنة بغيرها من المؤسسات المالية.

ب- الأهمية العملية التطبيقية :

تتمثل الأهمية العملية للبحث فيما يوفره من مؤشرات ونتائج يمكن أن تفيد الجهات التنظيمية والمهنية وشركات التأمين نفسها في تحسين ممارسات إعداد التقارير المالية وتعزيز مصداقيتها أمام مستخدميها، كما يمكن أن تساعد نتائج الدراسة في تطوير السياسات المحاسبية المتبعة للتوافق بصورة أكثر فاعلية ودقة مع متطلبات تطبيق المعيار (IFRS-9)، بما يعزز من كفاءة إدارة المخاطر المالية ويزيد من موثوقية المعلومات المعروضة في القوائم المالية، الأمر الذي يزيد من دعم ثقة المستثمرين وأصحاب القرار في القطاع المالي والتأميني.

5 - فرض الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة وتحقيقاً لأهدافها يتمثل فرض الدراسة الرئيسي في الفرض التالي:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول الأثر المتوقع لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS -9) على جودة التقارير المالية داخل شركات التأمين.

عرض وتحليل الدراسات السابقة:

تقوم الباحثة بعرض مجموعة من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة وذلك لإظهار أهمية الدراسة الحالية وسد الثغرة البحثية محل الدراسة والتي يتم تقسمها إلى مجموعات تتمثل في: الدراسات التي تناولت تطبيق معيار التقرير المالي الدولي (IFRS-9) ودراسة الآثار المترتبة عليهم، والدراسات التي تناولت أثر معيار التقرير المالي الدولي (IFRS-9) على شركات التأمين.

1/6. الدراسات التي تناولت تطبيق معيار التقرير المالي الدولي (IFRS -9) :

1.1.6. دراسة (Deloitte, 2019) بعنوان:

" Deloitte, After the first year of IFRS 9, Analysis of the initial impact on the large UK banks, July 2019

- هدفت الدراسة إلى : تحليل الآثار الناتجة من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS -9) على عدد من البنوك في المملكة المتحدة وهي (باركليز ، LBG ، RBS ، SCB ، HSBC ، San UK) بعد مرور عام من التطبيق .
- توصلت الدراسة إلى : أن البنوك المطبقة للمعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS- 9) شهدت زيادة ملحوظة في مخصصات خسائر القروض بسبب التغيير من نموذج الخسائر المتحققة إلى نموذج الخسائر المتوقعة. وقد أدى ذلك إلى زيادة في تقلبات النتائج المالية للبنوك، ولكن مع تحسين القدرة على تحمل الصدمات المالية المستقبلية.

2.1.6. دراسة (عمر، 2020)، بعنوان:

"أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS- 9) على تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية المصرية"

- هدفت الدراسة إلى: بيان أثر تطبيق نموذج خسائر الائتمان المتوقعة الخاص بالمعيار الدولي (IFRS- 9) في الحد من مخاطر القروض لتحسين الأداء المالي في البنوك التجارية المصرية.
- توصلت الدراسة إلى: أن تطبيق المعيار الدولي (IFRS-9) يؤدي إلى الاعتراف المبكر بخسائر الائتمان المتوقعة، وهذا الاعتراف يحد من التوسع في منح القروض في فترات الرواج مما يحد من الخطر الائتماني. وأظهرت النتائج التطبيقية للدراسة أن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS- 9)، يؤثر على مؤشرات الأداء المالي بصفة عامة وعلى نسبة الودائع للأصول بصفة خاصة. كما أن تطبيق المعيار سوف يساعد على تعزيز متطلبات الشمول المالي، من خلال الاعتماد على معلومات تتميز بالدقة والسرعة والملائمة وتحسين عملية اتخاذ القرارات وتوقع العملاء المتعثرين .

3.1.6. دراسة (الشرقاوي، 2021)، بعنوان:

"دراسة تحليلية لأثر معيار (IFRS -9) على جودة التقارير المالية بالبنوك المصرية في ظل جائحة كورونا"

- هدفت الدراسة إلى: تحليل مدي تأثير تطبيق معيار (IFRS -9) على جودة التقارير المالية في البنوك المصرية خاصة في ظل الظروف الاقتصادية غير المستقرة الناتجة عن جائحة كورونا. حيث أعتمدت الدراسة على تحليل البيانات المالية للبنوك المصرية قبل وبعد تطبيق المعيار (IFRS -9).
- توصلت الدراسة إلى: أن تطبيق المعيار (IFRS -9) أدى إلى تحسين بعض جوانب جودة التقارير المالية من حيث دقة تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة. إلا أن هناك بعض التحديات التي واجهتها البنوك المصرية في التكيف مع متطلبات المعيار، خاصة في ظل جائحة كورونا التي فرضت ضغوطاً إضافية على القطاع المصرفي.

4.1.6 دراسة (pereia,2023) بعنوان:

"The Impact of IFRS 9 on Financial Institutions' Risk Management: Evidence from European Banks"

- هدفت الدراسة إلى: بيان أثر المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS- 9) على إدارة المخاطر في المؤسسات المالية، مع التركيز على البنوك الأوروبية، وتوضيح التعديلات الرئيسية التي أدخلها (IFRS- 9) مقارنةً بالمعيار السابق (IAS -39)، خصوصاً في ما يتعلق بتصنيف وتقييم الأصول المالية، والاعتراف بالخسائر الائتمانية المحتملة.
- توصلت الدراسة إلى : أن (IFRS- 9) قد زاد من الشفافية في التقارير المالية، ورفع مستوى التقييم للأصول المالية، مما ساعد البنوك على تحسين إدراكها للمخاطر الائتمانية. ومع ذلك، واجهت بعض البنوك تحديات في التكيف مع المتطلبات الجديدة، بما في ذلك تعقيدات النماذج المستخدمة لتقييم الخسائر الائتمانية، وايضاً أن (IFRS- 9) كان له تأثير إيجابي في تعزيز إدارة المخاطر داخل المؤسسات المالية، لكنه أيضاً فرض ضغوطاً إضافية على البنوك في ما يتعلق بتقدير الخسائر المستقبلية وتطوير نماذج تقييم معقدة.

5.1.6 دراسة (smith&Jones2023)، بعنوان:

"Challenges in Implementing IFRS 9: Case Studies from the Energy Sector"

- هدفت الدراسة إلى: تحليل التحديات والمشاكل التي تواجه الشركات في قطاع الطاقة عند تنفيذ المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS- 9) وتقديم رؤي حول كيفية التعامل مع هذه التحديات.
- توصلت الدراسة إلى: أن تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة بموجب (IFRS- 9) يشكل تحدياً كبيراً لشركات الطاقة بسبب الطبيعة المعقدة للأصول المالية والمخاطر المرتبطة بها، وقد واجهت الشركات صعوبة في تطوير نماذج دقيقة لتوقع الخسائر الائتمانية. كما أن تحديث الأنظمة المحاسبية والتقنية لتلبية متطلبات المعيار (IFRS- 9) كان مكلفاً ومعقداً، بالرغم من التحديات، أكدت الدراسة أن تطبيق المعيار (IFRS- 9) قد ساهم

في تحسين الشفافية والموثوقية في التقارير المالية، مما يمكن أن يعزز الثقة لدى المستثمرين وأصحاب المصلحة.

2.6 الدراسات التي تناولت أثر معيار التقرير المالي الدولي (IFRS -9) على شركات التأمين:

1.2.6. دراسة (أبودلو، 2021)، بعنوان:

"أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية لإعداد التقارير المالية رقم (9) (الأدوات المالية) على القوائم المالية لشركات التأمين الأردنية"

- **هدفت الدراسة إلى:** إلي قياس أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS- 9) على القوائم المالية لشركات التأمين الأردنية داخل سوق عمان للأوراق المالية. حيث أشتملت عينة الدراسة على (23) شركة تأمين خلال الفترة (2015-2020). كما هدفت الدراسة إلي تقييم مدي التغييرات التي طرأت على التصنيف والقياس، الخسائر الائتمانية المتوقعة، والإفصاحات المالية، وقياس مدى جاهزية الشركات لتطبيق المعيار، وتأثير ذلك على مستوى الإفصاح المالي وجودته.
- **توصلت الدراسة إلى:** أن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS- 9) أظهر تحسناً في مستوى الإفصاح المالي وجودته، مما يعكس درجة أعلى من الشفافية في القوائم المالية. كما إنتقلت الشركات من نموذج الخسائر الفعلية إلي نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، مما أدى إلي زيادة التحفظ في القوائم المالية. كما شهدت بعض الشركات تغيرات ملموسة في قيمة الأصول والخصوم نتيجة إعادة تصنيف الأدوات المالية وتقييمها.

2.2.6. دراسة (KPMG, 2021) بعنوان

" IFRS 9 for Insurers: Are You Good to Go? "

- **هدفت الدراسة إلى:** بيان إرشادات تطبيقية حول كيفية امتثال شركات التأمين لمعيار التقرير المالي الدولي (IFRS-9) الذي يختص بتصنيف وقياس الأدوات المالية. كما ركزت على الجوانب العلمية لتطبيق المعيار (IFRS-9) خاصة في سياق صناعة التأمين، حيث تعتبر التعديلات والتغييرات في المعايير المحاسبية ذات أهمية خاصة، مع التركيز على التحديات التي قد تواجهها الشركات وكيفية التغلب عليها.
- **توصلت الدراسة إلى:** أن المعيار (IFRS- 9) يؤثر بشكل كبير على التقارير المالية لشركات التأمين، بما في ذلك كيفية تصنيف وقياس الأدوات المالية مثل السندات والأستثمارات الأخرى، وتوضح الدراسة التغييرات في نموذج انخفاض القيمة الذي يتطلب من الشركات اعتماد تقديرات مستقبلية للخسائر، بدلاً من الاعتماد على الخسائر المحققة. يشمل ذلك كيفية تقييم الخسائر المتوقعة وإدارتها.

تعد الدراسة مرجعاً مهماً لشركات التأمين التي تسعى لتطبيق المعيار (IFRS- 9)، وتوفر إرشادات عملية تساعد في التعامل مع التغييرات المحاسبية والتحديات المرتبطة بها، وتسلط الضوء على ضرورة استعداد شركات التأمين لتطبيق المعيار (IFRS- 9) من خلال التحضير المناسب والتأكد من الامتثال الكامل للمعايير الجديدة.

3.2.6. دراسة (Chan ,Peng,& Tsai. 2021) بعنوان:

"The impact of IFRS 9 and IFRS 17 on the regulation and management of the "Taiwan life insurance industry"

- **هدفت الدراسة إلى:** بيان أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS-9) على صناعة التأمين في تايوان. حيث أعتمدت صناعة التأمين في تايوان المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) في عام (2018)، ومن المتوقع أن يتم تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS-17) في عام (2026).
- **توصلت الدراسة إلى:** أن منذ تطبيق المعيار (IFRS-9)، زادت تقلبات أرباح وخسائر شركات التأمين على الحياة وحقوق الملكية الخاصة بها، وزادت رغبة الشركات في الاحتفاظ بأسهم ذات توزيعات عالية. وأصبح الاعتراف بمزايا الإستثمار في السندات أكثر مرونة. على الرغم من أن المعيار (IFRS-17) لم يتم تطبيقه بعد، إلا أن المحاكاة الكمية المتزامنة لتأثير المعيارين (IFRS- 9) و (IFRS- 9) تظهر أن كل من تقلب الدخل لشركات التأمين على الحياة وتقلب حقوق الملكية سيزداد بشكل كبير. وتتوقع الدراسة أن شركات التأمين على الحياة قد تواجه زيادة حادة في الإلتزامات وإنخفاض حاد في حقوق الملكية، مما يؤثر على إلتزاماتها وتصبح غير مستقرة بشكل كبير ويزيد من احتمالية الإفلاس. لذلك يجب على السلطات الإشرافية مراعاة خصائص سوق الحياة على التأمين في تايوان عند صياغة منحنى سعر الفائدة طويل الأجل في المستقبل. وإعتماد استراتيجية إشرافية أكثر توطئاً لتقليل تأثير تقلبات سعر الفائدة.

4.2.6. دراسة (Van Bragt , 2022.) بعنوان

"Impact of IFRS 9 and IFRS 17 on Insurance Companies"

- **هدفت الدراسة إلى:** بيان أثر المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) على شركات التأمين، مع التركيز على المعايير (IFRS- 9) و (IFRS - 7)، وكذلك دراسة التغييرات على التغيير الاستراتيجي للأصول والتركيبات الإستثمارية المختلفة، مثل صناديق الإستثمار، والولايات المفصولة، أو المركبات ذات الأغراض الخاصة.
- **توصلت الدراسة إلى:** أن العديد من شركات التأمين إختارت تبني المعيار (IFRS- 9) بالتزامن مع المعيار (IFRS-7)، لتجنب التناقضات المحاسبية في ميزانياتها العمومية، وهذا يعني أن المعايير المحاسبية لكل من الأصول والخصوم لشركات التأمين المدرجة في الاتحاد الأوروبي ستتغير اعتباراً من (1) يناير (2023). وهذا التحول المحاسبي في شركات التأمين أدى إلى تعديل جوهري في الطريقة التي يتم بها تصنيف وقياس الأصول والإلتزامات المالية لشركات التأمين، مما أثر على التخصيص الاستراتيجي للأصول والقرارات الإستثمارية.

5.2.6. دراسة (EY,2023) بعنوان:

Market Updates on the Impact of IFRS 9 and IFRS17 On Insurance Reporting

- **هدفت الدراسة إلى:** تحليل التجارب الأولية لتطبيق المعيارين (IFRS-7) ، (IFRS-9) في شركات التأمين العالمية خلال الفترة الانتقالية 2022-2023، مع التركيز على التحديات المتعلقة بالإفصاح وجودة المعلومات المحاسبية، ومدى قدرة الشركات على تحقيق قابلية المقارنة والاتساق في عرض البيانات المالية.
- **توصلت الدراسة إلى:** أن تطبيق المعيارين معاً أدى إلى تحسين الإفصاحات المالية من حيث الشفافية والملاءمة لمتخذي القرار، إلا أنه في المقابل زاد من التعقيد المحاسبي والتكاليف التشغيلية لإعداد التقارير، ولاحظت الدراسة أن جودة التقارير تحسنت بدرجة أكبر لدى الشركات التي اعتمدت أنظمة مالية متكاملة تدعم نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.

6.2.6. دراسة (IAIS (2024) بعنوان:

Global Insurance Market Report - IFRS 9 and IFRS17 Implementation Insights

- **هدفت الدراسة إلى:** رصد التأثيرات العالمية لتطبيق المعيارين علي أداء شركات التأمين من حيث الملاءة والسيولة وجودة التقارير المالية، مع تحليل التباينات الإقليمية في تبني المعايير وتطبيقها.
- **توصلت الدراسة إلى:** أن تطبيق المعيار (IFRS-9) ساهم في تعزيز الشفافية في عرض الأصول المالية وتحسين اتساق التقارير بين الأسواق، إلا أن التباين في طرق احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة أدى إلى اختلاف في نتائج الإفصاح عبر الدول. كما أشارت الدراسة إلى أن الشركات التي طبقت المعايير بشكل متكامل حققت مستويات أعلى من جودة التقارير المالية واستقرار أكبر في مؤشرات الاداء.

7.2.6. دراسة (KPMG 2025) بعنوان:

" Insurance Sector Insights under IFRS-9 lessons from post Implementation reviews

- **هدفت الدراسة إلى:** تحليل نتائج التطبيق الفعلي لمعيار (IFRS-9) في شركات التأمين بعد مرور عامين على سريانه، مع تقييم مدى تحقيقه لأهداف تحسين جودة التقارير المالية وزيادة موثوقيتها.
- **توصلت الدراسة إلى:** أن معظم شركات التأمين واجهت تحديات في تقييم الأدوات المالية المعقدة واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بدقة، مما أثر جزئياً على موثوقية التقارير. ومع ذلك لاحظت الدراسة أن الشركات التي استثمرت في تطوير أنظمة القياس وإدارة البيانات قد تمكنت من تحسين جودة التقارير المالية بصورة ملموسة ، مما عزز ثقة المستثمرين والمحللين الماليين في الإفصاحات المحاسبية للقطاع التأميني.

التعليق على الدراسات السابقة وتحديد الفجوة البحثية من خلال استعراض الدراسات يتضح ما يلي :

تؤكد جميع الدراسات أن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS-9) يهدف إلي تحسين الشفافية وجودة المعلومات المالية، كما أن الدراسات المصرفية ركزت على الاداء المالي والمخصصات والسيولة بينما الدراسة الحالية تركز على جودة التقارير المالية في شركات التأمين.

كما أن معظم الدراسات اعتمدت التحليل الكمي أو المقارن قبل وبعد تطبيق المعيار، وأنفقت جميعها على أن المعيار أدى إلي تحسين جودة المعلومات المالية ورفع مستوى التحفظ والشفافية، وجميع هذه الدراسات تنتمي إلي

قطاعات مالية متقاربة بنوك وتأمين ، كما أن معظم الدراسات تغطي مراحل مختلفة من التطبيق (قبل، أثناء، بعد) التطبيق، بينما الدراسة الحالية موجهة للبيئة التأمينية المصرية تحديداً، والدراسة الحالية تأتي في مرحلة نضوج التطبيق بعد عام 2023 مما يسمح بتقييم شامل لجودة التقارير المالية.

وتتفق الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في التركيز على إدارة المخاطر وجودة التقارير المالية كنتائج مترابطة لتطبيق المعيار (IFRS-9) بينما تختلف من حيث بيئة التطبيق فالبنوك والشركات الأوروبية تختلف في الإطار التنظيمي والمحاسبي عن شركات التأمين في المنطقة العربية.

7- منهج الدراسة:

في ضوء مشكلة البحث وسعيًا نحو تحقيق أهدافه واستخلاص نتائجه، قامت الباحثة باستخدام المنهج العلمي الحديث القائم على مزج المنهجين، المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي

وذلك على النحو التالي:

- **المنهج الاستقرائي :** اعتمد هذا البحث علي المنهج الاستقرائي بوصفه أحد المناهج العلمية التي تقوم على الانطلاق من دراسات الجزئيات والوقائع التفصيلية للوصول إلي تعميمات وقواعد كلية يمكن الاستناد عليها في تفسير الظواهر المالية والمحاسبية، وتم توظيف هذا المنهج في تتبع وتحليل الدراسات التي تناولت المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS-9) في القطاعات المالية المختلفة، وبصفة خاصة في قطاع التأمين، بهدف استخلاص أنماط التأثير المشتركة بين التطبيق الفعلي للمعيار وجودة التقارير المالية وذلك من خلال تحليل البيانات الميدانية التي سوف يتم جمعها من شركات التأمين، ثم استنتاج العلاقة العامة بين المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS-9) وتحسين جودة التقارير المالية داخل شركات التأمين.
- **المنهج الاستنباطي :** هو أحد المناهج العلمية التحليلية التي تبدأ من القواعد العامة والمبادئ النظرية لتفسير الظواهر الجزئية والنتائج التطبيقية . ويبدأ هذا المنهج بالاطار النظري للمعيار (IFRS-9)، وما يتضمنه من اسس علمية محاسبية تتعلق بتصنيف وقياس الادوات المالية، والاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة، واستنباط فروض الدراسة التي تعبر عن العلاقة المحتملة بين تطبيق المعيار وجودة التقارير المالية لشركات التأمين. ويساعد هذا المنهج على بناء استنتاجات علمية منطقية، تسهم في الربط بين النظرية والتطبيق.

8 - تنظيم الدراسة:

إنطلاقاً من مشكلة الدراسة وتحقيقاً لأهدافها يحاول الباحث في الأجزاء التالية بناء الإطار النظري للدراسة وذلك من خلال تناول ما يلي:

- 1- ماهية المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS-9) ومراحل تطوره.
- 2- شروط الخضوع لمحاسبة التحوط وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS-9).
- 3- المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين المطبقة للمعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS-9).
- 4- كيفية التغلب على التحديات التي تواجه شركات التأمين عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS-9).
- 5- أثر المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS-9) على جودة التقارير المالية.
- 6- تأثير المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS-9) على جودة القوائم المالية في شركات التأمين.

ثانياً: الإطار النظري للدراسة:

1- ماهية المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS-9) ومراحل تطوره:

إن المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS-9) هو المعيار المستحدث والشكل الجديد للمعيار المحاسبي الدولي (IAS-39) الخاص بالأدوات المالية، فقد تم إصداره على ثلاث مراحل وكل مرحلة تحل محل ما يقابلها في المعيار المحاسبي الدولي (IAS-39). على أن يكون قابل للتطبيق في الأول من 2018، والسماح للمنشآت بالتطبيق المبكر له، والغرض من إستحداث معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS-9) هو وضع مبادئ إعداد التقارير المالية التي تعرض معلومات قيمة وملائمة لمستخدمي البيانات المالية، (مجلس معايير المحاسبة الدولية، 2021، p 365).

وتطور المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS-9) تم على ثلاث مراحل وذلك على النحو التالي:

أولاً) المرحلة الأولى: التصنيف والقياس:

تم إصدار المرحلة الأولى سنة 2009، وبعدها في سنة 2010 تم إضافة بعض التعديلات وتحديث وتطوير طرق جديدة لتصنيف وقياس الأصول والالتزامات المالية، (حسين، 2018، ص22).

تمثل مرحلة التصنيف والقياس نقطة إنطلاق جوهرية في تطوير المعيار، في نوفمبر (2009)، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، الجزء الأول من معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS-9)، الذي ركز على تصنيف وقياس الأصول والالتزامات المالية، مما يعكس نموذج الأعمال والخصائص النقدية للأدوات المالية. (مجلس معايير المحاسبة الدولية، 2021، p382).

ولتوضيح المرحلة الأولى (التصنيف والقياس) من مراحل تطور معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS-9)، يتم تقسمها كالآتي:

(أ)- تصنيف الأصول المالية طبقاً لمعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS-9):

يقسم معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS-9) كافة الأصول المالية إلى فئتين رئيسيتين:

1- أصول مالية يتم قياسها بالتكلفة المطفأة (التكلفة المستهلكة) عند إعداد القوائم المالية.

2- أصول مالية يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال (الربح أو الخسارة- الدخل الشامل الآخر).

وذلك اعتماداً على كل من (نموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية- خصائص التدفق النقدي التعاقدية للأصل المالي). (الوقائع المصرية، تابع ب، 2020، ص1173).

ويتم تصنيف الأصول المالية عندما تصبح المنشأة طرفاً تعاقدياً مع الغير بناءً على نموذج أعمال المنشأة، وهو الطريقة التي تمارس بها المنشأة النشاط الذي يتعلق بالعمليات الفعلية التي تتم على محفظة الموجودات المالية.

أما خصائص التدفق النقدي التعاقدية للأصل المالي هو أن يكون الأصل المالي يولد تدفقات نقدية بتواريخ محددة أو قابلة للتحديد مثل السندات المصدرة و أوراق الدفع التمويلية طويلة الأجل. (جمعة حميدات، 2019، ص491).

ويوضح المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS-9) أن هدف نموذج أعمال المنشأة هو الاحتفاظ بالأصول المالية لجمع التدفقات النقدية التعاقدية حتي عندما يتم بيع الأصول المالية. فعلى سبيل المثال، قيام شركة التأمين بتعديل محفظتها الاستثمارية لتعكس التغير في التوقيت المتوقع للعوائد. (جمعة حميدات، 2019، ص492).

(ب)- تصنيف الإلتزامات المالية طبقاً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS-9):

يجب على المنشأة أن تبوب جميع الإلتزامات المالية أنها تقاس بالتكلفة المستهلكة المحسوبة بطريقة الفائدة الفعلية، باستثناء ما يلي:

ب\1) الإلتزامات المالية التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، بما في ذلك المشتقات التي تمثل التزامات، يتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة.

ب\2) الإلتزامات المالية التي تنشأ عندما لا تكون عملية نقل الأصل المالي مؤهلة لإلغاء الاعتراف أو يتم احتسابه باستخدام طريقة التدخل المستمر.

ب\3) عقود الضمان المالي. بعد الاعتراف الأولي، يجب على مصدر ذلك العقد أن يقيسه لاحقاً بأي المبلغين أكبر.

ب\4) الإلتزامات المرتبطة بالقروض (تقديم قرض بسعر بمعدل فائدة أقل من سعر السوق).

ب\5) المقابل المادي نتيجة الاستحواذ (اندماج الأعمال) ويتم قياسه بالقيمة العادلة مع الاعتراف بالتغيرات ضمن الأرباح أو الخسائر. (الوقائع المصرية، تابع ب، 2020، ص1174).

(ج) قياس الأصول والإلتزامات المالية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS-9):

يجب التفرقة بين بعض العناصر والمفاهيم عند قياس الأصول والإلتزامات المالية، فهناك إعتراف أولي أو مبدئي وهو الوقت الذي يجب أن تسجل فيه المنشأة أول مرة أصلاً أو إلتزاماً في الميزانية العمومية، ويجب أن تقوم الشركة باختيار أحد الأساليب وأتباعها كسياسة محاسبية لها، وهناك إعتراف و قياس أولي وقياس لاحق ب (التكلفة المستهلكة – القيمة العادلة)، يتم عرضهم على النحو الآتي: (إبراهيم، 2018، ص57).

ج\1) الاعتراف الأولي للأصول والإلتزامات المالية:

الاعتراف بالأصل المالي أو الإلتزام المالي في قائمة المركز المالي يتم عندما تصبح المنشأة طرفاً في العملية التعاقدية للأدوات المالية (الوقائع المصرية، تابع ب، 2020، ص1163).

حيث يتم الاعتراف الأولي للأصول المالية والإلتزامات المالية بحساب تكلفة الأقتناء مضافاً إليها أو مطروحاً منها التكاليف المباشرة لحين امتلاك أو إصدار الأصل المالي أو الإلتزام المالي في حالة لم يكن الأصل المالي أو الإلتزام المالي محدد بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. (الوقائع المصرية، تابع ب، 2020، ص1178).

والمقصود بالاعتراف هو الوقت الذي يجب أن تسجل فيه المنشأة لأول مرة أصلاً أو إلزاماً في الميزانية العمومية، وتحدد الشركة السياسة المحاسبية التي تقوم بأستخدامها. حسب تاريخ المعاملة (المتاجرة)، وهو التاريخ الذي تلتزم به المنشأة عند شراء أو بيع أصل مالي، أو تاريخ التسوية وهو التاريخ الذي سيتم به تحويل الأصل للمنشأة أو الذي ستحول المنشأة به أصل للغير.

على سبيل المثال:

عندما تقوم شركة ببيع سندات في 2022\12\31، فإن تاريخ المتاجرة أو التعامل هو 2022\12\31، ولكن تاريخ التسوية أي التنازل عن السندات وقبض القيمة يكون عادة بعد يومين عمل أي يوم 2023\1\2. فإذا أتبعَت الشركة أسلوب المتاجرة فيكون التسجيل والاعتراف بربح السندات في عام 2022، أما إذا أتبعَت أسلوب تاريخ التسوية فإن العملية تسجل في 2023. (جمعة حميدات، 2019، ص490).

ج(2) القياس اللاحق بالتكلفة المستهلكة للأصول والإلتزامات:

تعرف التكلفة المستهلكة لأصل مالي أو الإلتزام مالي بأنها المبلغ الذي يتم به قياس الأصل أو الإلتزام المالي عند الاعتراف الأولي مطروحاً منه الدفعات المسددة من المبلغ الأصلي ومضافاً إليه أو مطروحاً منه مجمل الأستهلاك وذلك بأستخدام طريقة الفائدة الفعلي لأي فرق يظهر بين المبلغ الأولي والمبلغ في تاريخ الأستحقاق المحدد ويكون معدلاً للأصول المالية بأي مخصص خسارة. (الوقائع المصرية، تابع أ، 2019، ص382)

والمقصود بالتكلفة المطفأة (التكلفة المستهلكة): هي القيمة الدفترية للأصل أو الإلتزام المالي بعد تعديلها وفقاً للتكلفة الأصلية، مضافاً إليها الفوائد المكتسبة أو المخصومة، ومخصوماً منها أي مدفوعات رئيسية أو خسائر انخفاض قيمة متراكمة، وهي طريقة محاسبية تستخدم لقياس وتسجيل قيمة الأصول أو الإلتزامات المالية، التي تكون التدفقات النقدية التعاقدية المرتبطة بها تمثل مدفوعات أصل الدين والفوائد فقط، وتحسب التكلفة المطفأة بأستخدام طريقة الفائدة الفعلية لتوزيع التكلفة والفوائد على مدى العمر الافتراضي للأصل أو الإلتزام. (Jones, M. J، 2014، p5).

وتعرف أيضاً **التكلفة المستهلكة** لأصل مالي أو إلتزام مالي بأنها المبلغ الذي يتم به قياس الأصل أو الإلتزام المالي عند الاعتراف الأولي مطروحاً منه دفعات سداد المبلغ الأصلي ومضافاً إليه أو مطروحاً منه الأستهلاك المجمع بأستخدام طريقة الفائدة الفعلية لأي فرق بين المبلغ الأول والمبلغ في تاريخ الأستحقاق ومعدلاً للأصول المالية، بأي مخصص خسارة. (الوقائع المصرية، تابع ب، 2020، ص1215).

أما القيمة العادلة فتعرف على إنها السعر الذي سيتم الحصول عليه لبيع أصل أو الذي سيتم دفعه لنقل إلتزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. (الوقائع المصرية، تابع ب، 2020، ص437).

إن الأصول والإلتزامات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة تكون مستوفيه متطلباتها ولم يتم تطبيق القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عليها، أما الأصول والإلتزامات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فتحسب التكلفة المستهلكة لها كالأتي:

التكلفة المستهلكة للأصول والإلتزامات المالية =	
تكلفة الإقتناء (الاعتراف الأولي) + تكاليف المعاملة	

(-)	مدفوعات أصل الدين
(+)&(-)	الاستهلاك المتراكم (الفرق بين المبلغ الأولي ومبلغ الاستحقاق)
(-)	أي خسائر

(إبراهيم، 2018، ص 58)

ومن شروط قياس الأصل المالي بالتكلفة المستهلكة:

أ- **الشرط الأول:** أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج الأعمال وتعني الاحتفاظ بالأصل من أجل التدفقات النقدية التعاقدية، على سبيل المثال، عندما يصبح الهدف من اقتناء أداة الدين (السندات) هو الحصول على القيمة الإسمية في تاريخ الاستحقاق وليس لأجل بيعها قبل تاريخ استحقاقها بغرض الاستفادة من التغير في القيمة العادلة للأصل المالي.

ب- **الشرط الثاني:** الحصول على تدفقات نقدية ناتجة عن الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة كدفعات للمبلغ الأساسي والفائدة عليه، على سبيل المثال، عندما يكون هناك فوائد دورية أي استلام تدفقات نقدية محددة بتواريخ محددة ناتجة عن أداة الدين بموجب التزام وحق تعاقد. **جمعة حميدات، 2019، ص 490.**

ج(3) القياس اللاحق بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

الأصول المالية التي لم يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة ومحتفظ بها بغرض المتاجرة وتم تصنيفها بالقيمة العادلة، يتم الاعتراف بالتغيرات فيها من خلال قائمة الدخل الشامل الأخر أو أرباح وخسائر. (إبراهيم، 2018، ص 58)

يتم قياس الأصول عند إعداد البيانات المالية بالقيمة العادلة والاعتراف بفروقات التقييم ضمن حساب الأرباح والخسائر مثل الاستثمارات المالية في أدوات الدين لإغراض المتاجرة كالأستثمارات في سندات المتاجرة – الإستثمارات في أدوات الملكية كالأسهم لإغراض المتاجرة – الإستثمارات في أدوات الملكية كالأسهم الإستراتيجية طويلة الأجل لإغراض ليست للمتاجرة. **(جمعة حميدات، 2019، ص 492).**

ج(4) القياس اللاحق بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر .

يتم قياس الأصول عند إعداد البيانات المالية بالقيمة العادلة والاعتراف بفروقات التقييم من خلال الدخل الشامل الآخر مثل، (الإستثمارات في أدوات حقوق الملكية أي الأستثمار في أسهم الشركات الأخرى والتي لا يحتفظ بها للمتاجرة كالأسهم الإستراتيجية طويلة الأجل، الإستثمارات في أدوات الدين التي يحتفظ بها من أجل جمع التدفقات النقدية). **(جمعة حميدات، 2019، ص: 493-492).**

ثانيًا) المرحلة الثانية: انخفاض القيمة في الأدوات المالية (الأضحلال):

أن الأدوات المالية كما تمت الإشارة لها من قبل هي الأصول والالتزامات المالية وحقوق الملكية، أضيفت متطلبات انخفاض القيمة في (يوليو 2014) من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) كمرحلة ثانية من مراحل تطور معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS-9)، وتقديم نموذج الخسائر الانتمانية المتوقعة (ECL) لتحسين الاعتراف المبكر بالخسائر المحتملة. يجب الإشارة إلي مفهوم الأضحلال.

وإضمحلال الأصل المالي انتمائياً تعني وقوع حدث واحد أو أكثر، وقد أثر هذا الحدث تأثير سلبي وضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لهذا الأصل المالي. ويتضح أن الأصل المالي مضمحل انتمائياً من خلال البيانات الممكن رصدها حول الأحداث التالية مثل:

(أ)- مواجهة صعوبات مالية كبيرة للمقترض.

(ب)- الأخفاق في السداد وتجاوز موعد الاستحقاق (خرق العقد).

(ج)- وجود تسهيلات من قبل المقرض لأسباب اقتصادية.

(د)- دخول المقترض في حالة إفلاس.

(هـ)- اختفاء سوق نشط للأصل المالي بسبب وجود صعوبات مالية كبيرة.

(و)- استحداث أصل مالي بخصم مالي كبير والذي يعكس بدوره الخسائر الائتمانية المتكبدة.

وقد يكون السبب وراء اضمحلال الأصل المالي ليس حدث واحد منفرد بل يكون ناتج عن أثر مجمع لأحداث عديدة. (الوقائع المصرية، تابع أ، 2019، ص383)

ويعتمد المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS-9) نموذج وحيداً لمحاسبة الإضمحلال، ويتم تطبيقه على جميع الأدوات المالية، وهو نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL). حيث يتم الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة في جميع الأوقات، ويتطلب المعيار تسجيل خسائر الائتمان المتوقعة عند الاعتراف الأولي بالأداة المالية.

ويكون بناء على نظرة مستقبلية تعكس من خلالها التغيرات في مخاطر الائتمان المتعلقة بالأدوات المالية. ويكون الاعتراف بالخسائر المتوقعة على مدي العمر الافتراضي للأداة المالية. كما يتطلب المعيار الدراسة والقياس بصورة مستمرة لمخاطر الائتمان المتعلقة بالأداة المالية لأنهما يشكلان أساس القياس اللاحق، وأيضاً يتطلب إفصاح إضافي في التقارير المالية للوحدات الاقتصادية عن الأساس المستخدم لحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ولحساب مخاطر الائتمان. (حسونه، 2017، ص28).

(أ)- نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL)

وتعرف الخسائر الائتمانية المتوقعة، بأنها الخسائر المتوقعة التي تنتج عن جميع حالات الإخفاق الممكنة في السداد على مدار العمر المتوقع للأداة المالية. (الوقائع المصرية، تابع أ، 2019، ص387).

نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL)، هو النموذج الذي قدمه المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS-9) مبني على التوقعات المستقبلية فيتم احتساب مخصص خسائر القروض على أساس الخسائر المتوقعة بدلاً من المحققة وبالتالي يتطلب المعيار تكوين مخصصات احترازية للخسائر المتوقعة على جميع العمليات الائتمانية منذ نشأتها وخلال مراحل عمرها المختلفة. (إبراهيم، 2018، ص63).

(ب)- طريقة حساب نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL)

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من الأداة المالية يجب ان يظهر (مبلغ غير متحيز ناتج عن تقييم مرجح بالأحتمالات – القيمة الزمنية للنقود- المعلومات المعقولة والمؤيدة المتاحة بدون تكلفة أو جهد) في تاريخ التقرير بشأن الأحداث السابقة والحالية والمتوقعة بشأن الظروف الاقتصادية المستقبلية. (جمعية حميدات، 2019، ص512)، (الوقائع المصرية، تابع ب، 2020، ص1185).

ويتم حساب الخسائر الائتمانية على مدار عمر الأداة المالية في حالة استقرار المخاطر دون زيادة بعد الاعتراف الاول لها، فتحسب الخسائر الائتمانية على مدار 12 شهر تالية، وهناك حالة خاصة سمح بها المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS-9) وهي إقتناء أداة مالية عالية المخاطر فيتم حساب مخصص خسارة الائتمان لها على مدار عمرها بالكامل. (إبراهيم، 2018، ص60).

المعادلة الأساسية لحساب ECL

$$EAD \times LGD \times PD = ECL$$

PD (probability of Default) = احتمالية التعثر

LGD (Loss Given Default) = معدل الخسارة عند التعثر.

EAD (Exposure at Default) = القروض والتسهيلات الائتمانية عند التعثر.

(تعليمات البنك المركزي المصري (التطبيق النهائي)، 2021، ص27)

(ج)- منهجية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL):

منهجية احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة وفق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS-9)، والتي تتفق مع متطلبات البنك المركزي المصري لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وذلك من حيث كيفية وإدراج أدوات الدين- القروض- والتسهيلات الائتمانية)، فأن نموذج قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة ضمن الأطار التالي بأستثناء (ما يتم قياسه بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر وأدوات حقوق الملكية من خلال الدخل الشامل الاخر)، وهي كالآتي:

نطاق تطبيق الخسارة الائتمانية المتوقعة

- القروض والتسهيلات الائتمانية المباشرة وغير مباشرة.
- أدوات الدين المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر، والمسجلة بالتكلفة المستهلكة.
- عقود الضمانات المالية، إرتباطات القروض، والتسهيلات الائتمانية على البنوك والمؤسسات المالية.
- الأرصدة المدينة الناتجة عن عمليات البيع مع التعهد بإعادة الشراء، والارصدة المدينة الأخرى التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة.
- العوائد المستحقة على أرصدة القروض والتسهيلات الائتمانية والارصدة لدي البنوك.

ويستثنى من احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (الودائع لدى البنوك إستحقاق شهر فأقل من تاريخ المركز المالي – الحسابات الجارية لدى البنوك- الأرصدة لدى البنك المركزي بالعملة المحلية). (تعليمات البنك المركزي المصري (التطبيق النهائي)، 2021، ص16) (غالي، الفار، 2023، ص16)

ثالثاً) المرحلة الثالثة: محاسبة التحوط

التحوط (محاسبة التغطية)، أضيف فصل المحاسبة عن التحوط في (نوفمبر 2013)، بهدف مواكبة متطلبات المحاسبة مع أنشطة إدارة المخاطر الفعلية، وظهرت المشتقات المالية كوسيلة للتحوط ضد العديد من المخاطر، كمخاطر (الائتمان، والسيولة، والسوق، وغيرها)، (صندوق النقد العربي، 2022، ص14) يجب الإشارة لبعض المفاهيم الهامة كالآتي:

تعرف محاسبة التغطية بأنها معالجة محاسبية تهدف إلى تحقيق التطابق بين الأثر المحاسبي لأداة التحوط والبنود المغطاة وذلك لتقليل التقلبات في القوائم المالية الناتجة عن مخاطر السوق مثل (مخاطر سعر الفائدة أو العملة) ويشترط توثيق علاقة التحوط وإظهار أغراضها وأثارها. (الوقائع المصرية، تابع أ، 2019، ص360). (IFRS Foundation, 2021 , Chapter 6.1)

كما تعرف التغطية (التحوط) بأنها استخدام أداة مالية أو أكثر للتحوط لأي تغيرات في القيمة العادلة أو في التدفقات النقدية في بند آخر وبحيث تتعادل الآثار الناتجة عن الأداة التي تم استخدامها للتحوط مع الآثار المتعلقة بالأداة الأصلية، وقد يكون البند تغطيته هو أصل أو إلتزام أو عملية مستقبلية متوقعة. (عبد العال، 2001، ص275-276).

- يقصد بالتحوط الخاص (بالقيمة العادلة) أي تغطية مخاطر تعرض القيمة العادلة لأصل أو إلتزام أو جزء منه لمخاطر معينة تؤثر على صافي الدخل المتولد منه.

2- شروط الخضوع لمحاسبة التحوط وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS-9):

يضع المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS-9) شروطاً للخضوع لمحاسبة التحوط ، ويشترط للخضوع لمحاسبة التحوط استيفاء الشروط التالية : (عبد العال، 2001، ص275).

(أ)- أن يكون هناك توثيق رسمي لاستراتيجية إدارة المخاطر الخاصة بالمنشأة فيما يتعلق بإجراء التحوط ، البند موضوع التحوط، طبيعة المخاطر الجاري التحوط منها، وطريقة تقييم المنشأة لخطر التغيرات في القيمة العادلة للبند موضوع التحوط.

(ب)- تحقيق تغييرات موازنة في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية القابلة للارجاع للمخاطرة التي تم التحوط منها.

(ج)- فيما يخص تحوطات التدفقات النقدية يجب أن تكون المعاملة الخاضعة للتحوط محتملة وتمثل مخاطرة سعرية وتنتج تغيير في التدفقات النقدية وتؤثر على الدخل المسجل في التقارير المالية.

(د)- أن يتم قياس القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لأداة التحوط بشكل موثوق.

(هـ)- أن يتم تقدير التحوط وتقريره فعلياً أنه فعال خلال فترة التقارير المالية.

3- المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين المطبقة للمعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS-9):

أ- مخاطر التقييم والتقدير للخسائر الائتمانية المتوقعة:

نظراً لإعتماد المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS-9) نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (Expected Credit loss - ECL)، الذي يتطلب استخدام تقديرات محاسبية قائمة على بيانات مستقبلية متوقعة. هذا النموذج يلزم الشركات بتقدير الخسائر عند الاعتراف الأولي بالأصول المالية. مما يفرض ضغوطاً على دقة النماذج المستخدمة في قياس المخاطر الائتمانية، خاصة في ظل التقلبات الاقتصادية والتغيرات السوقية. (IFRS Foundation, 2022, p385)

تواجه شركات التأمين التي تمتلك محافظ استثمارية كبيرة، مخاطر بسبب تفاقم مصادر البيانات وتنوع الأصول بها، بسبب التغيرات الاقتصادية المستقبلية، مما يعزز من احتمالية التقدير الخاطئ للخسائر الائتمانية المتوقعة، و يؤثر على مصداقية وجودة القوائم المالية للشركات. (pwc, 2020, p7)

ب- مخاطر تقلبات الأرباح:

أن من أبرز التحديات المالية التي تواجه شركات التأمين عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS-9) هي تقلبات الأرباح نظراً للتغير في منهجية تصنيف وقياس الأدوات المالية خاصة الاستثمارات طويلة الأجل، إذا يفرض المعيار تصنيف الأصول المالية طبقاً للقيمة العادلة من خلال أرباح وخسائر، ويترتب عليه الاعتراف بأي تغير في القيمة السوقية لتلك الأصول ضمن قائمة الدخل. حتي وإن لم تتحقق أرباح أو خسائر بصورة فعلية، مما ينتج عنه تقلبات غير مفهومة وغير مبررة في الأداء المالي للشركة. (KPMG , 2021, p 4).

أشارت تقارير دراسة (EY, 2025, p22)، أن شركات التأمين التي تحتفظ بمحافظ استثمارية ضخمة ومطبقة للمعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS-9) فقط بدون تطبيق معيار (IFRS-17) تتأثر بتحركات السوق على المدى القصير، مما ينعكس بطريقة سلبية على استقرار الربحية ومصداقية الأداء المالي لهذه الشركات.

وتشير دراسة (PwC Singapore , 2017 , p 2) أن التذبذب في الأرباح لا يرتبط فقط بالتصنيف المحاسبي، بل تم تعزيزه بسبب اعتماد نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (Expected Credit loss - ECL) الذي يفرض تسجيل مخصصات خسارة متوقعة حتى على الأصول التي لا تظهر مؤشرات خسائر ائتمانية حالياً، مما يؤدي إلي تقلبات في الأرباح خاصة في الفترات التي تشهد تقلبات اقتصادية.

ج- مخاطر انخفاض رأس المال التنظيمي:

يعد رأس المال التنظيمي أحد الركائز الهامة في تقييم الوضع المالي لشركات التأمين، خاصة تلك الشركات التي تطبق معايير بازل بهدف تعزيز الكفاءة الرقابية وإدارة المخاطر والتحوط منها. وعند انخفاض مستوى رأس المال عن الحدود المطلوبة من قبل الجهات الرقابية، فإن الشركة تواجه مخاطر جوهرية تهدد استقرارها المالي وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه المؤمن لهم والمستفيدين. مثل مخاطر العجز المالي أو الإفلاس، أو انخفاض ثقة العملاء والمتعاملين مع الشركة، وتتعرض الشركة لعقوبات تنظيمية صارمة من قبل الجهات الرقابية مثل فرض قيود إدارية أو حتي إغلاق العمليات التأمينية. كما أن نقص رأس المال يقلل من قدرة الشركة على امتصاص الخسائر غير المتوقعة، مما يزيد من الصدمات الاقتصادية والمالية للشركات. (3p, BCBS, 2011)

تواجه شركات التأمين تحديات كبيرة، فيما يخص انخفاض رأس المال التنظيمي عند تطبيقها لمعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS-9)، وذلك نتيجة للتغيرات الجوهرية في منهجية تصنيف وقياس الأدوات المالية، حيث يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS-9) الاعتراف المبكر بالخسائر الائتمانية المتوقعة طبقاً لنموذج (ECL)، مما يؤدي إلى تسجيل مخصصات خسارة أكبر في الفترات الأولى من حياة الأصل المالي، حتى في غياب مؤشرات فعلية على التخلف عن السداد. وهذا التحميل المسبق للخسائر يؤثر بالسلب على نسبة كفاية رأس المال التنظيمي، و يقلل من صافي الأصول المتاحة لتغطية الإلتزامات، فيضعف من قدرة الشركة على الامتثال للمتطلبات التنظيمية لرأس المال (European, 2023, p3).

يؤدي تصنيف بعض الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إلى تقلبات في قائمة الدخل، مما يزيد من عدم استقرار الأرباح ويؤثر على كفاية رأس المال التنظيمي. فعند حدوث التقلبات السوقية والاقتصادية، قد تتعرض شركات التأمين لانخفاضات مفاجئة في القيمة السوقية لأصولها، مما يؤدي إلى تآكل رأس المال التنظيمي بشكل غير متوقع. هذا التذبذب في رأس المال قد يعيق قدرة الشركات على التخطيط المالي الصحيح ويزيد من مخاطر عدم الامتثال للمتطلبات الرقابية على الشركات (EY, 2023, p6).

د- مخاطر تشغيلية وتكنولوجية:

إن شركات التأمين قد تواجه تحديات تشغيلية كبيرة عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS-9) بسبب التغيرات الجزرية التي يتطلبها المعيار عند تطبيقه من نظم تكنولوجيا المعلومات والتقارير المالية. كما يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS-9) جمع وتحليل بيانات مالية معقدة، مما يستلزم تحديثات كبيرة في نظم تكنولوجيا المعلومات والبنية التحتية للبيانات. وهذا التغيير قد يؤدي إلى زيادة التكاليف التشغيلية التي قد تؤثر على جودة التقارير المالية (Insurance Asset Risk, 2024, 1p).

أن المخاطر التشغيلية تؤثر على استقرار وفعالية شركات التأمين، خاصة في ظل التعقيد المتزايد في العمليات والاعتماد على الأنظمة الرقمية. ومن أبرز هذه المخاطر، المخاطر الناتجة عن فشل في العمليات الداخلية، أو أنظمة المعلومات التكنولوجية، أو عدم كفاءة العوامل البشرية، أو بسبب أحداث خارجية مثل الكوارث الطبيعية أو الهجمات السيبرانية (Abdullah & Shamsuddin, 2019, p5). وفي ظل الاعتماد المتزايد على التقنيات الرقمية لإدارة عمليات التأمين، من إصدار الوثائق إلى معالجة المطالبات، فإن ضعف البنية التحتية التكنولوجية يزيد من ضعف الشركة أمام هذه المخاطر، ويؤدي إلى تعطل في الخدمات، وخرق بيانات العملاء، وخسائر مالية كبيرة للشركات. (حسين، 2018، ص23)

كما يشير تقرير من صندوق النقد الدولي (IMF, 2019, 10p) إلى أن شركات التأمين الكبيرة قد تكون مصدرًا للمخاطر النظامية أي احتمال انتقال الاضطرابات المالية من مؤسسة واحدة إلى قطاع أوسع، حيث يؤدي إلى خلل تشغيلي كبير داخل شركة رئيسية إلى انتقال تأثيره إلى الأسواق المالية بأكملها، والمعايير التنظيمية مثل بازل تشدد على أهمية بناء خطوط دفاع متعددة، وتطوير آليات إدارة شاملة للمخاطر التشغيلية والنظامية مما يستدعي تعزيز و تقوية الرقابة التنظيمية وإدارة المخاطر التنظيمية الشاملة، بما يضمن استمرارية الأعمال وحماية المستثمرين وأصحاب المصالح. (Shehabi, 4p, 2018)

هـ- مخاطر الإفصاح والأمثال:

يعد أحد متطلبات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS-9) جمع وتحليل بيانات مالية كبيرة ، تتميز بمستوي عالي من الشفافية والدقة في عرض المعلومات المالية، مما يستلزم تحديثات جديدة في نظم تكنولوجيا المعلومات والتغيير الشامل للبنية التحتية للبيانات. هذا التغيير بدوره يؤدي إلى زيادة التكاليف التشغيلية، وإذا لم تكن شركات التأمين مهيأة ومستعدة للتعامل مع المتطلبات الجديدة للمعيار فهذا يعرضها لمخاطر الإفصاح وعدم الامتثال. (Insurance Asset Risk, 2024, 2p).

التحديثات الجديدة التي تحتاجها شركات التأمين للتطوير من أنظمتها التكنولوجية والمعلوماتية والمحاسبية تتطلب موارد بشرية مؤهلة ومدرّبة للعمل ذات خبرات فنية عالية، مما يزيد من الأعباء التشغيلية على شركات التأمين، ويتطلب أيضاً إعادة تصميم نماذج إدارة المخاطر الداخلية، هذه المتطلبات قد تؤدي الى تقديم معلومات غير دقيقة، مما يؤثر سلباً على جودة التقارير المالية بها وعلى استقرارها التنافسي في الاسواق المالية. (2p, Deloitte, 2017).

4- كيفية التغلب على التحديات التي تواجه شركات التأمين عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS-9):

أ- تطوير النظم التكنولوجية والبيانات داخل شركات التأمين: في ظل التحديات والمعوقات التي تواجه شركات التأمين عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS-9)، أشارت إحدى التقارير المقدمة من (Insurance Asset Risk, 2024, 3p) انه يجب على الشركات تطوير أنظمتها التكنولوجية وبناء أنظمة متقدمة شاملة من خلال اعتماد منصات رقمية متقدمة كإنترنت الأشياء وتحليل البيانات الضخمة حتي تساهم في تحسين عملية التقييم الأولي للأصول وإدارة المخاطر، ليعزز من قدرة الشركات للتغيرات التنظيمية والاقتصادية بدقة وكفاءة.

ب- التواصل والتوعية مع أصحاب المصلحة: يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS-9) تغييرات جوهرية في التقارير المالية، والتي يجب إيصالها بفعالية إلى أصحاب المصلحة من مستثمرين ومحللين ماليين ومراقبين. ويشمل ذلك توعية الفرق الداخلية والإدارة والمستثمرين والجهات التنظيمية بتأثير المعيار والتغييرات الرئيسية المتوقعة في البيانات المالية التي قد تواجهها الشركات عند تطبيق المعيار. (Insurance Asset Risk, 2024, 3p).

ج- تعزيز إدارة البيانات: يجب على شركات التأمين ضمان وصولها إلى بيانات عالية الجودة لتقييم مخاطر الائتمان بكل كفاءة ودقة والامتثال السليم لمتطلبات إعداد التقارير المالية طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS-9). ويتطلب ذلك وجود أنظمة وعمليات قوية لإدارة البيانات، لجمع البيانات ذات الصلة من مصادر متنوعة والتحقق من صحتها وتجميعها. حيث قام العديد من موردي البيانات الخارجيين بإصدار مجموعات بيانات خاصة بمعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS-9) لتقديم الدعم لهذه الشركات. (KPMG, 2023).

د- تطبيق نماذج لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) مناسبة لطبيعة النشاط التأميني: يتضمن حساب خسائر الائتمان المتوقعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS-9) تقنيات وافتراسات نماذج ذات طبيعة خاصة. ويتعين على شركات التأمين تطوير أو تحسين نماذجها ومنهجياتها لتواكب هذا التطور، وغالباً ما تلجأ شركات التأمين إلى استخدام متوسطات الخسائر التاريخية كمؤشرات للخسائر المستقبلية المتوقعة ولا تكون مدعومة

بأدلة تجريبية. أو تعتمد بعض شركات التأمين على نماذج مبسطة في المرحلة الأولى من التطبيق، ثم تطور هذه النماذج تدريجياً بما يتناسب مع المخاطر ونوعية الأصول المالية لديها. ويتم أيضاً إجراء اختبارات ضغط للتأكد من فاعلية النماذج في ظروف السوق المختلفة. (S&P Global Market Intelligence, 2023)

هـ- **تطوير القدرات البشرية والفنية** : يجب تقديم دورات تدريبية لتطوير فرق العمل المالية داخل شركات التأمين على فهم الجوانب الفنية لمتطلبات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS-9)، بما يشمل تصنيف الأدوات المالية، ونماذج تقييم وإدارة المخاطر، ومفاهيم القيمة العادلة. (Insurance 3p, Asset Risk, 2024).

و- **التنسيق بين المعيارين (IFRS -9) و (IFRS -17)**: للتغلب على مخاطر التداخل بين المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS-9) ومعيار (IFRS -17)، يجب على الشركات التنسيق بين تطبيق المعيارين مبكراً، ومواءمة السياسات المحاسبية وربط نتائج تقييم الأصول والالتزامات طبقاً لمتطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS-9) مع عقود التأمين (IFRS-17). مما يساعد على تجنب التناقض في توقيت الاعتراف بالأرباح أو الخسائر (KPMG, 2023, p4).

ز- **الاستعانة بالاستشارات الخارجية والجهات الرقابية**: يجب على شركات التأمين الاستعانة ببيوت الخبرة المحاسبية والاستشارية الخارجية مثل الشركات الاستشارية والمحاسبية الكبرى (Deloitte, PwC, KPMG) لتقديم دعم فني متخصص، وللمساعدة في إعداد النماذج المناسبة والوثائق الفنية، لضمان توافقها مع المتطلبات التنظيمية الدولية أو المحلية (EY, 2025, p1).

ح- **تعزيز الإفصاح والشفافية للقوائم المالية**: يجب على شركات التأمين إعداد سياسات إفصاح مفصلة، توضح كيفية تصنيف الأدوات المالية، وأساليب القياس المتبعة، ومصادر البيانات والمعلومات، والنماذج المستخدمة، لتعزيز ثقة المستثمرين والمساهمين وضمان استقرار مركزها التنافسي، مما يقلل من مخاطر عدم الامتثال. (Insurance Asset Risk, 2024, p4)

ط- **اختبارات الضغط والتقييم المستمر**: تعتبر اختبارات الضغط والتقييم المستمر من الأدوات الضرورية لضمان فعالية النماذج التحليلية المستخدمة والامتثال لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS-9). وحيث أن نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة أحد المكونات الرئيسية لمتطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS-9)، فيتطلب الأمر إجراء اختبارات الضغط والتقييم المستمر، للتأكد من فاعلية النماذج في ظل التغييرات الاقتصادية والسوقية المختلفة. (1p, Risk.net, 2021).

ي- **إعادة هيكلة المحافظ المالية**: تعتمد شركات التأمين على استراتيجيات إدارة التحوط وتصنيف الأصول على أساس القيمة العادلة في حساب الأرباح والخسائر طبقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS-9)، وقد تلجأ شركات التأمين إلى إعادة هيكلة المحافظ الاستثمارية للتحوط ضد المخاطر. (pwc, 2020, p2).

5- أثر المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS -9) على جودة التقارير المالية:

صدر المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS-9) ليحل محل المعيار (IAS -39) الأدوات المالية، ويعتبر هذا المعيار تحولاً هاماً في المحاسبة عن الأدوات المالية. حيث انه يهدف للأفصاح عن الدخل الشامل فهو يوفر نظرة

عامة على الإيرادات والنفقات ويشمل الدخل الشامل على صافي الدخل والإيرادات غير المحققة والمحققة من صناديق التحوط والمشتقات وأرباح وخسائر معاملات العملات الأجنبية. كما أن المعيار أعتمد نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL - Expected credit losses) بدلاً من نموذج الخسائر الائتمانية المتحققة، حيث أن نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة يجبر المنشآت على الاعتراف بالخسائر قبل وقوعها مما يعزز الشفافية ويقدم صورة أكثر واقعية عن المخاطر المالية (Ahmed et al., 2021، 14p)

أشارت دراسة (Saied, 2025، 43p)، أن المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS-9) يعزز من الشفافية والقبالية للمقارنة في المعلومات المالية للقوائم المالية عبر الزمن وبين الكيانات المختلفة. حيث يساعد المستثمرين ومستخدمي القوائم المالية على فهم مدي تعرض الشركات للمخاطر الائتمانية، وأيضاً المقارنة من حيث الإفصاح عن الأدوات المالية وجودة الأصول وهذه الشفافية تلعب دوراً محورياً في تحسين جودة التقارير المالية.

أن الحد من ممارسات إدارة الأرباح هو أحد الأبعاد المهمة في جودة التقارير المالية، وقد أظهرت دراسة (Jasman, 2022، 3p) أن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS-9) أدى إلى تقليص التقديرات الناتجة عن ممارسات إدارة الأرباح بسبب المتطلبات الدقيقة والمقيدة التي يفرضها المعيار على الاعتراف بالخسائر الائتمانية، مما يساعد في تقديم معلومات أكثر دقة ومصداقية للبيانات المالية ويعزز من جودتها.

على الرغم من المزايا الكبيرة التي يقدمها المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS-9)، إلا أن أشارت دراسة (Mechelli & Cimini, 2021، 1262p) إلى وجود تحديات تؤثر على جودة التقارير المالية، مثل تعقيد حساب الخسائر الائتمانية واعتماد النموذج بدرجة عالية على التقدير الشخصي، وأكدت الدراسة أن الإفراط في استخدام التقديرات قد يؤدي إلى انخفاض المعلومات المالية للمستثمرين ما لم يطبق بشطل صارم وتحت إشراف رقابي قوي، لذلك تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS-9) في حد ذاته لا يضمن جودة مرتفعة في التقارير المالية بل يعتمد على كفاءة التطبيق والحوكمة المؤسسية للشركات وبيئات حماية المستثمرين على مستوى الدولة.

6- تأثير المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS-9) على جودة القوائم المالية في شركات التأمين:

أن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS-9) يمثل خطوة محورية نحو تطوير جودة القوائم المالية لشركات التأمين من خلال:

أ- تحسين القياس المحاسبي للأدوات المالية: أن شركات التأمين تعتمد على الاستثمارات في الأدوات المالية مثل الأسهم والسندات بشكل كبير، فمعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS-9) يقدم طرقاً ملائمة لقياس هذه الأدوات مثل القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر أو من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر. مما يثير الدقة والشفافية في البيانات المالية (IFRS Foundation. 2022, PA391)

ب- تحسين جودة المعلومات حول المخاطر الائتمانية والعوائد المالية: يشير التقرير المقدم من (KPMG, 2021, p59) أن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS-9) يمثل تحدياً كبيراً لشركات التأمين لأن العديد من شركات التأمين لم تكن مستعدة بشكل كافٍ للتطبيق عند حلول الموعد النهائي لها، خصوصاً عند تزامن تداخل تطبيق معيار (IFRS-9) مع معيار (IFRS-7) ومن أبرز التحديات اختيار نماذج التقييم المناسبة، وتطوير قدرات نظم المعلومات لدعم الإفصاح الجديد، وتحقيق الإتساق في الإفصاح عبر الوحدات المالية. ويؤكد التقرير (KPMG, 2021، 60p) أن معيار (IFRS-9) يحسن من جودة المعلومات المقدمة حول المخاطر الائتمانية والعوائد المالية مما يعزز الشفافية والمقارنة بين الشركات.

ج- تحسين جودة التقارير المالية من حيث الشفافية والدقة: أشارت دراسة (pwc,2017,p5)، أنه بموجب تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS-9) على شركات التأمين يجب على الشركات تصنيف استثماراتها إلى ثلاث فئات رئيسية (القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر - القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - التكلفة المطفأة) وهذا التصنيف يؤدي إلى تذبذب كبير في النتائج المالية المعلنة، لكنه يعكس صورة أكثر واقعية للمخاطر والعوائد، مما يعزز جودة التقارير المالية من حيث الشفافية والدقة.

د- التكامل بين المعيارين (IFRS-9) (IFRS-17): تؤكد دراسة (EY, 2024,25p) أن التكامل بين معيار (IFRS-9) الخاص بالأدوات المالية ومعيار (IFRS-17) الخاص بعقود التأمين يؤدي إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية في قطاع التأمين، ويمكن شركات التأمين من تقديم تقديرات دقيقة للخسائر الائتمانية المتوقعة، ويعزز معيار (IFRS-17) الإفصاح عن الإلتزامات التأمينية. هذا التكامل يوفر للمستثمرين والمحللين الماليين معلومات أكثر شمولية وموثوقة حول المركز المالي للشركة وهو ما يرفع من جودة التقارير المالية بشكل عام وشامل.

هـ- تحسين جودة الإفصاح للتقارير المالية: على الرغم من الصعوبات التي واجهت شركات التأمين عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS-9) بسبب تنوع أنواع الإستثمارات التي تحتفظ بها شركات التأمين وهي صعوبات لا تتعلق بالجوانب الفنية فقط بل ضرورة مواءمة النظم الداخلية والضوابط المحاسبية لضمان دقة التقدير، أشارت دراسة (Deloitte, 2023,2p) أن تطبيق المعيار المالي الدولي (IFRS-9) يسهم في تحسين جودة الإفصاح وتقديم معلومات دقيقة وموثوقة حول تقلبات الأسواق ومخاطر الائتمان، وهو الأمر الذي يهتم به المستثمرون وأصحاب المصالح.

و- تحسين النماذج التحليلية والتوقعات الائتمانية: أشارت دراسة (patel & roos, p 30, 2018). أن شركات التأمين تحتاج الي تطوير و تحديث النماذج التحليلية المستخدمة ونماذج تقييم المخاطر الائتمانية لتتوافق مع متطلبات المعيار (IFRS-9) وأكدت الدراسة على أن استخدام نماذج كمية قائمة على البيانات التاريخية والتوقعات المستقبلية يعزز من دقة البيانات المالية وجودة التقارير المالية المقدمة ويساعد في اتخاذ قرارات استثمارية أكثر وعياً ومنفعاً.

ثالثاً: الدراسة الميدانية لاختبار أثر تطبيق معيار (IFRS 9) على جودة التقارير المالية بشركات التأمين:

1. هدف الدراسة الميدانية:

تستهدف الدراسة الميدانية التوصل إلى نتائج عملية حول أثر تطبيق معيار (IFRS 9) على جودة التقارير المالية لشركات التأمين، وذلك من خلال اختبار مدي صحة فرض الدراسة التالي:
"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول الأثر المتوقع لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 9) على جودة التقارير المالية لشركات التأمين"

2. أداة جمع البيانات:

اعتمدت الباحثة في جمع البيانات اللازمة لإجراء الدراسة الميدانية على أسلوبين هما:
الأسلوب الأول: المقابلة الشخصية:

لجأت الباحثة إلى أسلوب المقابلة الشخصية من خلال إجراء العديد من المقابلات الشخصية مع بعض مفردات العينة لاستطلاع آرائهم والإجابة على استفساراتهم حول أهداف الدراسة والاستفادة من آرائهم في تعديل تصميم

أسئلة قائمة الاستقصاء كأحد الأساليب الرئيسية للحصول على البيانات وذلك للتأكد من مدى وضوحها وشمولها وسهولة فهمها من قبل المستقصي منهم.

الأسلوب الثاني: قائمة الاستقصاء:

اعتمدت الباحثة على أسلوب قائمة الاستقصاء كأحد الأساليب الرئيسية للحصول على البيانات اللازمة للدراسة، حيث تم إعداد تلك القائمة في شكل أسئلة يمكن من خلال دراسة وتحليل استجابات مفردات العينة تجاهها واستخلاص تلك البيانات التي يمكن استخدامها في قياس متغيرات الدراسة تمهيداً لاختبار الفروض التي استندت إليها.

وقد تم تصميم قائمة الاستقصاء في ضوء مجموعة من الاعتبارات تتمثل أهمها في عرض الأسئلة بشكل مبسط و واضح مما يجعلها قابلة للفهم من قبل مفردات العينة، بالإضافة إلي صياغة الأسئلة بشكل يساهم في تغطية كافة الجوانب المتعلقة بمتغيرات الدراسة، مما يساهم في تحقيق أهداف الدراسة الميدانية بدقة وموضوعية.

وقد اعتمدت الباحثة في إعداد وتصميم استمارة الاستقصاء على استقراء الأدبيات المحاسبية ذات الصلة بمتغيرات الدراسة، وتكونت قائمة الاستقصاء من قسمين رئيسيين هما:

- القسم الأول: بيانات خاصة بالمستقصي منهم:

ويحتوي على بعض الأسئلة الخاصة بالتعرف على الخصائص الديموغرافية لمفردات العينة كالمؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، جهة العمل، وسنوات الخبرة، وذلك للتحقق من مدى تأهيل القائمين بمليء استمارة الاستقصاء علمياً ومهنيًا.

- القسم الثاني: أسئلة الاستقصاء:

ويحتوي على مجموعة من الأسئلة التي يمكن من خلالها قياس متغيرات الدراسة، حيث تم صياغتها على نحو يغطي عدة جوانب تتمثل أهمها فيما يلي:

1. الانعكاسات المختلفة لتطبيق معيار (IFRS- 9) على البيئة المحاسبية بشركات التأمين، خاصة تلك المتعلقة بتأثير تطبيق هذا المعيار على وظيفتي القياس والإفصاح المحاسبي، وما يتعلق بهما من إعداد التقديرات المحاسبية الخاصة بالخسائر المتوقعة، وكذلك حجم الإفصاح والشفافية في عرض المخاطر المستقبلية، مما قد يؤدي إلي تحسين دلالة القوائم المالية ودعم مستوي التنبؤ المالي.

2. العوامل التي تساهم في تحسين جودة التقارير المالية خاصة تلك المتعلقة بتطبيق معيار (IFRS- 9) وما قد ينتج عنه من تعزيز مستوي الإفصاح والشفافية وكذلك زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية وعرضها في التوقيت المناسب مما يدعم خاصية الملائمة لتلك المعلومات.

وقد اعتمدت الباحثة في تصميم أسئلة القسم الثاني من قائمة الاستقصاء على نظامين هما: نظام الأسئلة ذات النهاية المغلقة (أسئلة مغلقة)، حيث يقوم المستقصي منهم باختيار اجابة واحدة من بين خمس إجابات محددة، وتم الاعتماد على تلك الأسئلة بصورة أساسية لسهولة ترميزها وفهمها من قبل مفردات العينة، ونظام الأسئلة ذات النهاية المفتوحة (أسئلة مفتوحة) لإعطاء المستقصي منهم مجالاً لوضع الإضافات التي يرونها ذات أهمية بما يمكن معه تحقيق الاستفادة القصوي من ملاحظاتهم وخبراتهم المهنية في تحقيق أهداف الدراسة.

كما تم استخدام مقياس (Likert) الخماسي لتحديد وترميز إجابات أفراد العينة، حيث يختار المستقضي منه إجابة من خمس إجابات يمكن بيانها على النحو التالي:

الإجابات	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً
أوزان الإجابات	(5)	(4)	(3)	(2)	(1)

3. مجتمع وعينة الدراسة:

1.3. مجتمع الدراسة:

تحقيقاً لأهداف الدراسة الميدانية، قامت الباحثة بتحديد مجتمع الدراسة في فئتين هما:

- الفئة الأولى: المحاسبون:

حيث تم الاعتماد على المحاسبين كأحد المهنيين المتخصصين في مجال المحاسبة، وذلك باعتبارهم أكثر الفئات دراية بأهم متغيرات الدراسة، فمجالهم المهني يجعلهم أكثر قدرة على تحديد الأثر المحاسبي الناتج عن تطبيق معيار (IFRS 9) وخاصة انعكاساته المختلفة على وظيفتي القياس والإفصاح المحاسبي ومن ثم جودة التقارير المالية.

كما تم اختيار شركات التأمين كمجال لتحقيق الهدف من الدراسة لاعتبارها من أكثر القطاعات تأثراً بتطبيق معيار (IFRS 9) والذي ينتج عن تطبيقه تحولات جوهرية في البيئة المحاسبية، وذلك لاعتمادها على حجم كبير من الاستثمارات المالية قصيرة وطويلة الأجل ممثلة في الأدوات المالية، مما ينعكس على تعرضها لمزيد من المخاطر، وهو ما يؤدي إلى ضرورة اعتمادها على أدوات مبتكرة لتغطية هذه المخاطر، مما قد يؤثر على الممارسات المحاسبية التي تتميز بها هذه الشركات ومن ثم جودة تقاريرها المالية.

وبالتالي فإن طبيعة عمل المحاسبين بشركات التأمين تجعلهم أكثر الفئات دراية بمتغيرات الدراسة، ومن ثم تصبح لآرائهم أثر بالغ في التوصل لنتائج تتسم بالدقة والموضوعية.

واعتمدت الباحثة في اختيار مفردات العينة الممثلة لهذه الفئة على مجموعة متنوعة من شركات التأمين العاملة ببيئة الأعمال المصرية تتمثل أهمها في (شركة مصر للتأمين، شركة الدلتا للتأمين، شركة قناة السويس للتأمين، شركة مصر لتأمينات الحياة).

- الفئة الثانية: الأكاديميون:

ويمثلهم أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم المتخصصون في مجال المحاسبة بالجامعات، وتم استطلاع آرائهم باعتبارهم من أهم الفئات التي لديها دراية علمية حول المتغيرات التي تتناولها الدراسة، بالإضافة لكونهم طرف محايد لديه رؤية أكاديمية ستعكس إيجابياً على نتائج الدراسة.

2/3. عينة الدراسة:

قامت الباحثة باختيار واستطلاع آراء عينة من مجتمع الدراسة تم اختيارها بطريقة عشوائية، نظراً لصعوبة استقصاء جميع مفردات مجتمع الدراسة نتيجة لعامل الوقت والامكانيات المادية والبشرية، وصعوبة حصر مجتمع الدراسة وصعوبة الاتصال بجميع مفرداته نظراً لكثرة عددهم وانتشارهم في مناطق جغرافية متفرقة، وقد روعي في هذه العينة أن تكون ممثلة للمجتمع محل الدراسة وأن تنطبق عليها المواصفات المطلوبة لأغراض الدراسة. ولذلك قامت الباحثة بتوزيع (110) استمارة استقصاء على الفئة الأولى من المحاسبين بشركات التأمين، و(50) استمارة على الفئة الثانية من الأكاديميين المتخصصين في المحاسبة بالجامعات.

3. جمع البيانات:

قامت الباحثة بتوزيع قائمة الاستقصاء على مفردات العينة الممثلة لمجتمع الدراسة من خلال المقابلة الشخصية وشرح أهم المتغيرات التي استندت إليها الدراسة والغرض من قائمة الاستقصاء من أجل تعظيم الاستفادة من استطلاع آرائهم وضمان جودة البيانات التي يتم الحصول عليها، فضلاً عن إعدادها وتوزيعها من خلال الموقع الإلكتروني لخدمات جوجل <https://docs.google.com/forms> وإرسالها عبر الوسائل الإلكترونية لاستطلاع آراء أكبر قدر من الفئات المستهدفة.

وكانت الاستجابة جيدة من قبل مفردات العينة كما هو موضح بالجدول (1) التالي:

جدول (1)

استجابات فئات الدراسة

فئات الدراسة	عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات الواردة	عدد الاستمارات المستبعدة	عدد الاستمارات الصحيحة	نسبة الاستجابة للاستمارات الصحيحة
المحاسبون	110	90	3	87	79.09%
الأكاديميون	50	41	2	39	78%
الإجمالي	160	131	5	126	78.75%

4. الأساليب الإحصائية المستخدمة:

اعتمدت الباحثة على استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS, Version 27) لإجراء الاختبارات الإحصائية اللازمة للبيانات التي تم الحصول عليها من قبل مفردات العينة، وذلك من خلال استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1. تحليل الاعتمادية (Reliability Analysis):

تعتمد الباحثة في تحليل الاعتمادية والمصادقية الذاتية لعبارات قائمة الاستقصاء الممثلة لمتغيرات الدراسة على معامل الثبات ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، حيث يمكن من خلاله الاستدلال على ثبات عبارات قائمة الاستقصاء وارتفاع درجة الاتساق الداخلي بينها، ومن ثم تحديد مدى إمكانية الاعتماد على نتائج الدراسة وخلوها من التحيز والتحريف، وبالتالي الثقة في النتائج التي يتم التوصل إليها وقابليتها للتعميم على مجتمع الدراسة.

2. تحليل الانحدار البسيط (Simple Regression Analysis):

تستخدم الباحثة أسلوب تحليل الانحدار البسيط لاختبار وتحليل طبيعة العلاقة بين متغيرين أحدهما مستقل والآخر تابع، وكذلك تحديد أثر متغير واحد مستقل على المتغير التابع وتحديد مدى معنوية هذا الأثر، حيث يستدل على ذلك من خلال معامل التحديد (R^2) الذي يقيس نسبة التغيرات التي تحدث في المتغير التابع ويفسرها المتغير المستقل، كما يمكن الاستدلال على المعنوية الكلية والجزئية لنموذج الانحدار من خلال مستوي المعنوية (Sig)، ومن ثم التأكد من صلاحية ذلك النموذج في التنبؤ بالتغيرات التي تحدث في المتغير التابع عند حدوث تغير في المتغير المستقل.

5. تحليل الاعتمادية والمصادقية لقائمة الاستقصاء:

اعتمدت الباحثة في تحليل الاعتمادية والمصادقية لعبارات قائمة الاستقصاء على معامل الثبات ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، وذلك للتأكد من قدرة أسئلة الاستقصاء على قياس متغيرات الدراسة بدقة والتحقق من مدى ثباتها والاتساق الداخلي بين عباراتها، ومن ثم تحديد مدى إمكانية الاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية وعدم وجود تحيز أو تحريف في هذه النتائج عند التحليل.

ويمكن الاستدلال على اعتمادية ومصادقية متغيرات الدراسة من خلال معاملي الثبات والصدق الذاتي، حيث يمثل الحد الأدنى المقبول لهما (0.7)، ويوضح الجدول (2) نتائج هذا التحليل على النحو التالي:

جدول (2)

نتائج تحليل الاعتمادية والمصادقية لقائمة الاستقصاء

رقم السؤال	محور السؤال	عدد الفقرات	معامل الثبات (Alpha)	معامل الصدق الذاتي
الأول	الانعكاسات المختلفة لتطبيق معيار (IFRS 9) على البيئة المحاسبية بشركات التأمين.	10	0.868	0.932
الثاني	العوامل التي تساهم في تحسين جودة التقارير المالية والمتعلقة بتطبيق معيار (IFRS 9).	10	0.748	0.865

يتضح من الجدول السابق أن معاملات ألفا كرونباخ لعبارات أسئلة قائمة الاستقصاء الممثلة لمتغيرات الدراسة تجاوزت الحد الأدنى المقبول وبلغ (0.7)، حيث تراوحت بين (0.748) و(0.868)، كما تراوحت قيم معامل الصدق الذاتي بين (0.865) و(0.932)، مما يشير إلى ارتفاع مستوى اعتمادية ومصادقية الأسئلة المستخدمة

للتعبير عن متغيرات الدراسة وارتفاع درجة الاتساق الداخلي بين محتوياتها ومن ثم إمكانية الاعتماد عليها في إجراء الدراسة الميدانية والتوصل إلى نتائج تتسم بالدقة والموضوعية، بالإضافة إلى عدم وجود تحيز أو تحريف في تلك النتائج، مما يجعلها قابلة للتعميم على مجتمع الدراسة.

6. اختبار فرض الدراسة:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار (IFRS 9) على جودة التقارير المالية بشركات التأمين" لاختبار صحة هذا الفرض اعتمدت الباحثة على استخدام نموذج تحليل الانحدار البسيط لقياس اتجاه وقوة العلاقة بين المتغير المستقل (تطبيق معيار "IFRS 9") الذي يرمز له بالرمز (X) والمتغير التابع (جودة التقارير المالية) الذي يرمز له بالرمز (Y)، ويتضح من الجدول التالي (3) أهم نتائج هذا التحليل:

جدول (3)

نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار فرض الدراسة

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار (IFRS 9) على جودة التقارير المالية بشركات التأمين"

المتغير التابع (Y)		المتغير المستقل (X)	
جودة التقارير المالية		تطبيق معيار (IFRS 9)	
0.697		قيمة معامل الانحدار (Beta)	
0.000	مستوي معنوية (F)	443.447	قيمة (F)
0.000	مستوي معنوية (T)	21.058	قيمة (T)
0.781	معامل التحديد (R^2)	0.884	معامل الارتباط (R)
(189-1)	درجات الحرية عند (F)	0.05	مستوي الدلالة الإحصائية

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- القوة التفسيرية لنموذج الانحدار:

بلغت قيمة معامل الارتباط (R) الذي يشير إلى معامل الارتباط الثنائي بين متغيرين (0.884) مما يدل على وجود علاقة إيجابية قوية بين تطبيق معيار (IFRS 9) وجودة التقارير المالية، كما أن معامل التحديد (R^2) بلغ (0.781) مما يشير إلى أن تطبيق معيار (IFRS 9) كمتغير مستقل يفسر (78.1%) من التغير في جودة التقارير المالية كمتغير تابع، أما باقي النسبة (21.9%) فقد ترجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة أو لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفترض إدراجها ضمن نموذج الانحدار.

- المعنوية الكلية والجزئية لنموذج الانحدار:

يشير اختبار (F) إلى معنوية نموذج الانحدار ككل، حيث ارتفعت قيمة (F) المحسوبة وتبلغ (443.447) عن قيمة (F) الجدولية وتبلغ (3.92) عند درجات حرية (124-1) بمستوي معنوية (5%)، وهو ما يدل على أن نموذج الانحدار ذو دلالة إحصائية وأن المتغير المستقل (تطبيق معيار "IFRS 9") يسهم إسهاماً معنوياً في التأثير على

المتغير التابع (جودة التقارير المالية)، كما بلغ مستوي معنوية "F" (0.000) مما يشير إلى أن نسبة الخطأ في قبول هذا النموذج تقترب من الصفر.

كما تشير نتائج تحليل الانحدار إلى معنوية تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، حيث يتضح ارتفاع قيمة (T) المحسوبة وتبلغ (21.058) عن قيمة (T) الجدولية وتبلغ (1.98) عند درجة حرية (125) ومستوي معنوية (5%)، وأيضاً اقتراب مستوي المعنوية عند (T) من الصفر، مما يؤكد على صلاحية نموذج الانحدار للتنبؤ بالمتغير التابع.

وتأسيساً على ذلك، تخلص الباحثة إلى قبول فرض الدراسة البديل وهو:

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول الأثر المتوقع لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 9) على جودة التقارير المالية لشركات التأمين"

رابعاً: النتائج والتوصيات: 1.4. نتائج الدراسة:

- 1- يساهم تطبيق معيار (IFRS- 9) في تحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين، من خلال تحسين ملائمة المعلومات المالية.
 - 2- أصبحت التقارير المالية في ظل تطبيق معيار (IFRS- 9) تعكس المخاطر المستقبلية بشكل أكثر دقة، وذلك لتلبية احتياجات مستخدميها كالمستثمرين والجهات الرقابية، وكذلك دوره في تعزيز إمكانية الاعتماد على القوائم المالية لاتخاذ القرارات الاقتصادية بطريقة سليمة وصحيحة.
 - 3- يساهم التوقيت المناسب لعرض المعلومات المالية في تحسين جودة التقارير المالية بفضل آليات التقدير المبكر للخسائر الائتمانية المحتملة التي يتبناها هذا المعيار
 - 4- أن تطبيق معيار (IFRS-9) أدى إلى تقليص التقديرات الناتجة عن ممارسات إدارة الأرباح بسبب المتطلبات الدقيقة والمقيدة التي يفرضها المعيار على الاعتراف بالخسائر الائتمانية، مما يساعد في تقديم معلومات أكثر دقة ومصدقية للبيانات المالية ويعزز من جودتها.
 - 5- أن تطبيق المعيار (IFRS-9) يساهم في تحسين جودة الإفصاح وتقديم معلومات دقيقة وموثوقة حول تقلبات الأسواق ومخاطر الائتمان، وهو الأمر الذي يهتم به المستثمرون وأصحاب المصالح.
- اثبات صحة الفرض البديل والذي ينص على أنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول الأثر المتوقع لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 9) على جودة التقارير المالية لشركات التأمين"

2.4. توصيات الدراسة :

- 1- عمل خطط تدريبية متخصصة للمحاسبين في شركات التأمين لتعزيز قدرتهم على تطبيق متطلبات المعيار بكفاءة ودقة.

- 2- تحديث الانظمة التكنولوجية داخل شركات التأمين لمعالجة المعلومات المالية المتعلقة بالادوات الائتمانية بكل دقة وسرعة.
- 3- توحيد آليات التطبيق والإفصاح من قبل الهيئات الرقابية ليحد من التباينات بين شركات التأمين ويعزز قابليتها للمقارنة.
- 4- إجراء المزيد من الأبحاث التطبيقية في بيئة شركات التأمين العربية والمصرية لقياس الفروق الجوهرية في التقارير المالية بعد التطبيق .
- 5- إعداد تقارير دورية من قبل شركات التأمين لتقييم انعكاسات تطبيق المعيار (IFRS-9) على الاداء المالي والمحاسبي بشكل دوري لاتخاذ قرارات استراتيجية بشكل أكثر فاعلية.

خامساً: قائمة المراجع:

أ- الكتب:

- جمعة حميدات، (2019)، "خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية"، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، ص 490.
- حماد، طارق عبد العال. (2001). المشتقات المالية: مفاهيمها، أنواعها، استخدامها في إدارة المخاطر، المحاسبة عنها. الدار الجامعية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ص ص 11-7

ب- الدوريات العلمية:

- إبراهيم، نبيل عبد الرؤوف، (2018). "التحديات التي تواجه البنوك المصرية عند تطبيق معيار-IFRS 9 () والآثار المترتبة عليه من منظور كفاية رأس المال النظامي: دراسة تطبيقية"، *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، كلية التجارة، جامعه المنصورة، المجلد 42، العدد 2، ص ص 48-77.
- حسونة، محمد لطفي. (2017)، "المعالجة المحاسبية للأدوات المالية والتأثير على البنوك التجارية طبقاً لمعيار التقارير المالية الدولية رقم 9 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 39 دراسة مقارنة"، *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مجلد 21، العدد 4، ص ص 10-48.
- الشرقاوي، مني حسن أبو المعاطي. (2021). "دراسة تحليلية لأثر معيار (IFRS -9) على جودة التقارير المالية بالبنوك المصرية في ظل جائحة كورونا"، *مجلة الفكر المحاسبي*، جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلد 25، عدد 1، ص ص 1-55.
- اللحيدان، مها ناصر. (2020). تأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وجودة المراجعة على إدارة الأرباح للشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول). *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية*، 4(15)، ص ص 178-201
- عمر، رنا السعيد السيد. (2020)، "أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS- 9) على تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية المصرية"، *مجلة البحوث المالية والتجارية*، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، المجلد 21، العدد 4، ص ص 134-165.
- غالي، أشرف أحمد محمد، الفار. محمد محمد سليمان (2023)، "إطار مقترح لمراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض المصرفية في ضوء تداعيات جائحة كورونا وانعكاسه على جودة الاحكام المهنية لمراقبي الحسابات مع دليل ميداني من البيئة المصرية"، المجلد الرابع عشر، العدد الرابع.
- مرعي، مجدي محمود على، (2023)، "قياس أثر تطبيق معيار عقود التأمين (IFRS-17) على جودة التقارير المالية-دليل ميداني من البيئة المصرية"، *المجلة العلمية*

ج- الرسائل العلمية:

- أبودلو، موسي نبيل موسي. (2020) "أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على القوائم المالية لشركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية". رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، ص 32
- حسين، أحمد غالب، (2018) " أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (9) على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة ال البيت ، كلية الدراسات العليا ، الأردن، ص 23.

د- المواقع الالكترونية:

- مجلس معايير المحاسبة الدولية 2021 ، (IASB)، العنوان IFRS9 Financial Instruments: <https://www.ifrs.org/content/dam/ifrs/publications/pdf-standards/english/2021/issued/part-a/ifrs-9-financial-instruments.pdf>

- <https://journals.ajsrp.com/index.php/jeals/article/view/3137>

هـ- مصادر أخرى:

- البنك المركزي المصري. (2021). الفصل الثاني : تعليمات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (9)، القسم الثاني، التطبيق النهائي.
 - صندوق النقد العربي، (2022) ، "المشتقات المالية"، سلسلة كتيبات تعريفية ، العدد 38 ، ص 10.
 - الوقائع المصرية، (2019) ملحق الجريدة الرسمية ، المجلد الأول، العدد 81 تابع أ، 7 أبريل .
 - الوقائع المصرية، (2020) ، معايير المحاسبة المصرية الصادرة كأطار مكمل للنظام المحاسبي الموحد بقرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات، رقم (732)، المجلد الثاني، العدد 143 تابع ب، 24 يونية.
 - الوقائع المصرية، (2020) ، ملحق الجريدة الرسمية ، المجلد الأول، العدد 143 تابع ب، 24 يونية .
- ثانياً: المراجع الأجنبية:

A- Books:

- Jones, M. J. (2014). Fair Value Measurement in Financial Reporting. SSRN **Electronic Journal**. Retrieved from https://papers.ssrn.com/sol3/Delivery.cfm/SSRN_ID2513547_code55748.pdf?abstractid=2513547&type=2.

B- Journal Articles:

- Abdullah, N., & Shamsuddin, S. F. (2019). Operational risk management in insurance companies: A case of Takaful operators in Malaysia . *International Journal of Business and Society*, 20(2), 485–496. <https://doi.org/10.33736/ijbs.1827.2019>
- Apergis, N. (2015). The Role of IFRS in Financial Reporting Quality: Evidence from a Panel of MENA Countries. *International Journal of*

Economics and Finance, 7(10), 182–192.

<https://ccsenet.org/journal/index.php/ijef/article/view/51209>

- Chan, F.-S., Peng, J.-L., & Tsai, C.-H. (2021). The impact of IFRS 9 and IFRS 17 on the regulation and management of the Taiwan life insurance industry: A preliminary analysis. *NTU Management Review*, 31(2), 29-62. [https://doi.org/10.6226/NTUMR.202108_31\(2\).0002](https://doi.org/10.6226/NTUMR.202108_31(2).0002)
- Mechelli, A., & Cimini, R. (2021). The effect of corporate governance and investor protection environments on the value relevance of new accounting standards: The case of IFRS 9 and IAS 39. *Journal of Management and Governance*, 25(4), 1241–1266.
- Pereira, L. (2023). The Impact of IFRS 9 on Financial Institutions' Risk Management: Evidence from European Banks. *International Journal of Accounting and Financial Reporting*, 13 (1), 35-50
- Smith, A., & Jones, B. (2023). Challenges in Implementing IFRS 9: Case Studies from the Energy Sector. *Journal of Applied Accounting Research*, 24 (2), 67-85.

C- Theses / Dissertations:

- Saied, B. A. (2025). The Perceived Impact of the Adaption of IFRS7 and IFRS9 on the Transparency and Comparability of Egyptian Banks Financial Reporting. https://sisj.journals.ekb.eg/article_407741.html

D- Websites / Online Reports:

- Ahmed, R. A., Khalaf, M. F., & Jawad, M. A. (2021). Impact of IFRS 9 Application on the Quality of Accounting Information Contained in Banks' Financial Statements. <https://www.researchgate.net/publication/356439>
- Deloitte, (2019), After the first year of IFRS 9, Analysis of the initial impact on the large UK banks.
- Deloitte Switzerland. (2023). Applying IFRS 9 for Insurers <https://www.deloitte.com/ch/en/services/financial-advisory/services/applying-ifs9-for-insurers.html>
- European Central Bank. (2023). Does IFRS 9 increase banks' resilience? ECB Working Paper Series No. 2792.
- EY. (2023). Market updates on the impact of IFRS 17 and IFRS 9. <https://www.ey.com/content/dam/ey-unified-site/ey-com/en-gl/industries/insurance/documents/ey-market-updates-on-the-impact-of-ifs-17-and-ifs-9-july-2023.pdf>
- EY. (2025). Reporting under IFRS 17 and IFRS 9.p1-40 <https://www.ey.com/content/dam/ey-unified-site/ey-com/en->

[gl/industries/insurance/documents/ey-gl-reporting-under-ifs-17-and-ifs-9-05-](https://www.ey.com/en-us/industries/insurance/documents/ey-gl-reporting-under-ifs-17-and-ifs-9-05-)

- IFRS Foundation (2022). IFRS 9: Financial Instruments p369-549
<https://www.ifs.org/content/dam/ifs/publications/pdf-standards/english/2022/issued/part-a/ifs-9-financial-instruments.pdf>
- Insurance Asset Risk. (2024). *Setting the standard for IFRS 9 reporting*.
<https://www.insuranceassetrisk.com/content/awards/insurance-asset-risk-awards-2024-uk-and-europe/corporate-statements/setting-the-standard-for-ifs-9-reporting.html>
- Jasman. (2023). The Quality of Banking Financial Reporting Information Before and After IFRS 9 Implementation.
<https://vm36.upi.edu/index.php/aset/article/view/61523>
- KPMG. (2021). IFRS 9 for Insurers – Are you good to go?
<https://assets.kpmg.com/content/dam/kpmg/be/pdf/2021/ifs9-insurers-gtg.pdf>
- KPMG. (2021). IFRS 9 for insurers. Brussels: KPMG IFRG Limited, p1-65.
<https://assets.kpmg.com/content/dam/kpmg/be/pdf/2021/ifs9-insurers-gtg.pdf>
- KPMG. (2023). IFRS 17: Current challenges and creating value beyond compliance.
- Patel, R., & Roos, N. (2018). IFRS 9 for Insurers. Moody's Analytics. Wednesday, 26 September 2018.
- PwC. (2017). IFRS 9 for insurers. PricewaterhouseCoopers. P1-5,
<https://www.pwc.com/sg/en/insurance/assets/ifs9-for-insurers.pdf>
- PwC. (2020). IFRS-9 for insurers, p1-11 <https://www.pwc.co.uk/audit-assurance/assets/pdf/ifs-9-impact-insurers-ifs-17-interaction.pdf>
- Risk.net. (2021). *Navigating IFRS 9: strategies for effective implementation, and what comes next*.
<https://www.risk.net/investing/regulation/7957994/navigating-ifs-9-strategies-for-effective-implementation-and-what-comes-next>
- S&P Global Market Intelligence. (2023, April 26). *What Is Happening with IFRS 9? A Survey of Insurance Companies*.
<https://www.spglobal.com/marketintelligence/en/news-insights/blog/what-is-happening-with-ifs-9-a-survey-of-insurance-companies>
- van Bragt, D. (2022). Impact of IFRS 9 and IFRS 17 on Insurance Companies. Senior Investment Solutions Consultant. March 2022. For Professional Investors Only

E- Other Sources:

- Basel Committee on Banking Supervision (BCBS). (2011). Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems. Bank for International Settlements. <https://www.bis.org/publ/bcbs189.pdf>
- Shehabi, A. (2018). Cybersecurity Frameworks for Enterprise Risk Management: A Comparative Analysis . NISTIR 8183A. National Institute of Standards and Technology. <https://doi.org/10.6028/NIST.IR.8183A>